

ملخص سياسة SESRI

القبول العام بفرض الضرائب في دولة قطر

ما هو رد فعل المواطنين والوافدين تجاه الإجراءات الجديدة المدرة للإيرادات؟

مايكل إيورز، وجلنار إسكندر، وبشاي شوكلي

ندرس هنا لأول مرة الموقف العام من فرض الضرائب في دولة قطر على خلفية الإصلاحات المالية الكبرى التي يجري تنفيذها في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة لانخفاض عائدات النفط. ففي هذا المحيط المجتمعي الذي يعتبر فرض الضرائب أمراً مستغرباً ولا يرحب بتقليص المزايا الاقتصادية، كيف يمكن لواضعي السياسات تحديد نفقات الخدمات الاجتماعية التي يمكن خفضها، وبالمقابل، ما هي المزايا التي تعتبر ضرورية ولا يمكن المساس بها؟ لمعالجة هذه المسألة، ندرس انفتاح وقبول المواطنين القطريين والمقيمين في الدولة لدفع الضرائب مقارنة بقبولهم لتقليص المزايا الرئيسية الأخرى. وتأتي هذه الدراسة في شكل مسح يمثل فيها مشاركين قطريين ووافدين على حد سواء ويتضمن سيناريوهات افتراضية تجبر الأفراد على الاختيار بين أنواع متنافسة من المزايا المالية والاجتماعية. فبالنسبة للمواطنين القطريين، نفاجاً أن فرض الضرائب أكثر قبولاً من إزالة المزايا الاجتماعية الحالية. أما بالنسبة للوافدين، أظهرت النتائج أن فرض ضريبة الاستهلاك (في شكل ضريبة قيمة مضافة بمعدل 5% و 10%) ستخفض بصورة متواضعة من رغبتهم في البقاء في قطر، و لا ينطبق ذلك الا على بعض المشاركين في الدراسة.

ومع ذلك، تمثل الضرائب نقلة نوعية لدولة قطر ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى مما يؤثر على المواطنين والمقيمين. فبالنسبة للمواطنين، لأي مدى يمكن لدولة قطر رفع الدعم عن مواطنيها أو خفض فرص التوظيف في القطاع العام أو تخفيض المزايا الاجتماعية؟ أما فيما يتعلق بالوافدين، ما مقدار العبء المالي الذي يمكن أن تفرضه دولة قطر، سواء من خلال الضرائب أو غيرها من النفقات، مع قدرة البلاد على اجتذاب واستبقاء الكفاءات العالمية؟

فرض الضرائب في دول مجلس التعاون الخليجي

بدأت دول مجلس التعاون الخليجي في التحرك بشكل جماعي نحو فرض الضرائب كما شرعت في استحداث ضريبة قيمة مضافة جديدة على السلع والخدمات تفرض على المواطنين

إن انخفاض أسعار النفط يحتم إدخال تغييرات دائمة في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي حيث تبحث الحكومات في جميع أنحاء المنطقة عن مصادر دخل بديلة للحفاظ على الإنفاق وتمويل خطط التنمية الطموحة. وتشمل الإصلاحات المقترحة التنويع الاقتصادي وخفض الإنفاق على الرفاه الاجتماعي وخفض الدعم وزيادة الاعتماد على الضرائب. وبالنسبة لدولة قطر، يجري العمل على تنفيذ جهود تنويع الاقتصاد، إلا أن الدولة قاومت إجراء تخفيضات كبيرة على نفقات الرفاه الاجتماعي للمواطنين. فالتدابير التي تمت حتى الآن، بما في ذلك خفض دعم الوقود والمرافق - ما هي سوى «غيض من فيض» من العجز الأكبر في الميزانية¹. وفي ظل عدم خفض الإنفاق العام للدولة بشكل كبير، تصبح الضرائب الحل الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق التوازن المالي .

والمساعدة في مكافحة الفساد.³

وبالرغم من أن المباحثات جارية على قدم وساق لتحديد معدل موحد لضريبة القيمة المضافة، إلا أن أشكال مختلفة من الضرائب غير المباشرة طبقت بالفعل في بعض اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. أخيراً وزارة المالية بالمملكة العربية السعودية أوردت انها بصدد دراسة امكانية فرض ضرائب على مداخل العمال الوافدين.⁴

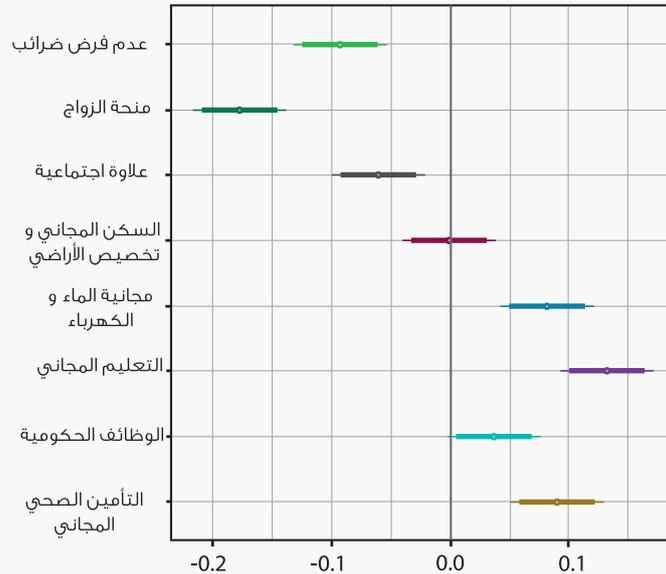
أولويات الدعم لدى المواطن القطري

وعلاوة على خفض الدعم الحكومي لأسعار الوقود ورفع أسعار المرافق على الوافدين (حيث يستفيد المواطنون القطريون من مجانية استخدام المياه والكهرباء)، يظل على دولة قطر أن تناقش خطط تطبيق الضرائب أو الإصلاحات الرئيسية علناً. فما زالت الدولة حتى يومنا هذا تحافظ على نظام رعاية اجتماعية سخي يستفيد منه المواطنون في كل مناحي الحياة مما يعني أن صناعات السياسات عليهم الموازنة بين خيارات الضرائب المختلفة بعناية حتى لا تعيق النمو الاقتصادي أو تصيب السكان بالضيق. ولفهم معالم الرأي العام فيما يتعلق بخفض الدعم والإعانات، أجرى معهد الدراسات

والأجانب على حد سواء خلال السنتين أو الثلاث سنوات القادمة. وتعكس هذه التغيرات حقيقة امكانية أن تستمر أسعار النفط في التراجع بشكل أكبر ولفترة أطول مما كان متوقعاً. وبالرغم من أن التقديرات الأولية تشير إلى أن ضريبة القيمة المضافة ستتراوح بين ٣ و ٥٪، فمن الممكن أن يتم فرضها بنسبة أكبر من ذلك باستثناء المنتجات الغذائية والتعليم والخدمات الصحية. وبعد كل ذلك، يتوقع صندوق النقد الدولي أن تعاني دول مجلس التعاون الخليجي من عجز يقدر بحوالي تريليون دولاراً أمريكياً في ظل سيناريو انخفاض أسعار النفط إذا لم يتم تطبيق أية إصلاحات اقتصادية.² ونظراً لهذا العجز، لن يكون رفع الدعم وحده كافياً لسد الفجوة المالية.

وتظل ضريبة القيمة المضافة هي المفضلة مقارنة بأشكال الضرائب الأخرى - كضريبة الدخل وضريبة الشركات - لأنها لا تكبح حوافز العمل أو حوافز الاستثمار بشكل مباشر. وقد تتضمن ضريبة القيمة المضافة مزايا لدول مجلس التعاون الخليجي تفوق زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال إلهام سلوكيات استهلاك تنسجم بقدر أكبر من المسؤولية وإمداد الدول برؤى مستنيرة بشأن العمليات الاقتصادية

الشكل ١
الأهمية التقديرية لكل دعم بالنسبة للمواطنين القطريين



دول مجلس
التعاون
الخليجي
شرعت
بالفعل في
اتخاذ إجراءات
نحو تطبيق
ضريبة القيمة
المضافة
على نطاق
المنطقة
بالكامل

تحديدًا، عندما تم ادراج خيار «عدم فرض ضرائب» في مجموعة الدعم انخفضت نسب اختيار المواطنين لهذه المجموعة كمجموعة ذات أولوية بمعدل ٩٪، ولكن عندما تم ادراج خيار «مجانبة التعليم» رفع ذلك من نسب تحديد هذه المجموعة كمجموعة ذات أولوية بمعدل ١٣٪.

وجهات نظر الوافدين بشأن الضرائب في قطر

إن العمالة الوافدة جزء لا يتجزأ من القدرة التنافسية الاقتصادية الخليجية بما تقدمه من «مهارات وخبرات أو حتى أعمال بسيطة مقابل فرص أفضل أو رواتب أعلى أو تحسين نوعية الحياة». ولطالما كانت قلة الضرائب من بين عناصر الجذب التي اشتهرت بها دول مجلس التعاون الخليجي في استقطاب العمالة الوافدة والشركات الأجنبية. وقد تقوض الضرائب من سمعة الخليج كملاذ خالي من الضرائب أو قد تفقدها بريقها كمحور استثماري، الأمر الذي يسهم في إحجام المسؤولين في دول مجلس التعاون الخليجي عن فرض أعباء مالية على السكان وأعمالهم.

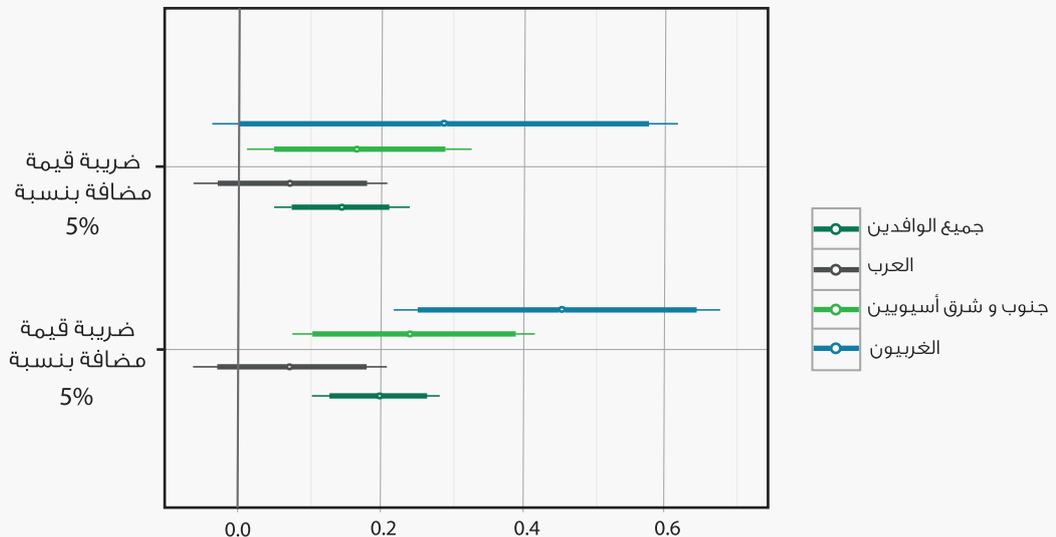
كيف ستكون استجابة السكان الوافدين في قطر لفرض الضرائب؟ للإجابة على هذا السؤال

الاجتماعية والاقتصادية المسحية دراسة في يناير ٢٠١٦ تستقصي كيف يرى المواطنون القطريون الأهمية النسبية للمزايا العامة المختلفة التي يستفيدون منها، وفي هذا المسح الوطني طلب من القطريين تحديد مجموعات من المزايا يرون أولوية الحفاظ عليها كما هي في حال قامت الدولة بخفض الإنفاق. ويشرح الشكل رقم ١ الأهمية النسبية لكل إعانة من منظور المواطنين القطريين مقارنة بمزايا أخرى.

وأظهرت نتائج هذا المسح أن المواطنين يعتبرون بعض الإعانات أكثر أهمية من غيرها، لا سيما التعليم المجاني والرعاية الصحية المجانية والمياه والكهرباء المجانية والحصول على فرص العمل في القطاع العام. وعلى العكس من ذلك، صنف المواطنون السكن المجاني وتخصيص الأراضي والعلاوات الاجتماعية وبدل الزواج وغيرها من المزايا الأساسية في درجة أقل. والأهم من ذلك، لا يشعر القطريون بالقلق من إمكانية دفع الضرائب بنفس مقدار قلقهم من إمكانية فقدان مجانية التعليم والخدمات الصحية والمرافق العامة. وبعبارة أخرى، أوضح المواطنون أن فقدان الدعم الحالي أصعب عليهم من تطبيق ضرائب جديدة حتى لو كان الأثر المالي الصافي متشابه. وبشكل أكثر

بالنسبة للمواطنين، تطبيق ضرائب جديدة أكثر قبولاً من قطع الدعم الحكومي الحالي

الشكل ٢ الأهمية التقديرية لكل دعم بالنسبة للمواطنين القطريين



الخليجي الضرائب لأول مرة لزيادة إيرادات الدولة في وقت هبوط أسعار النفط. وقد طلبنا من المواطنين والمقيمين في دولة قطر مقارنة غياب الضرائب بغياب مزايا معيشية في قطر. وأظهرت نتائجنا بشكل غير متوقع أن القطريين يرون أن عدم وجود ضرائب لا يعتبر عنصرًا مقدسًا لا يجوز المساس به في العقد الاجتماعي الساري في دولة قطر كما هو الحال في بقية دول الخليج العربي الريعية.

المراجع:

1. Young, K.E. (2016). "Drop in the bucket: reduced fuel subsidies offer little deficit relief." The Arab Gulf States Institute in Washington.
2. Parasie, N. (2016). "As oil profits plunge Gulf regimes weigh the unmentionable: taxes." *Wall Street Journal*. February 14.
3. Ahmed, N., S. Halstead, & A. Law. (2015). "VAT in the GCC: Old news or new chapter?" Deloitte & Touche Whitepaper. August.
4. Kerr, S. (2016). "Saudi Arabia Reveals Plan to Transform its Economy." *Financial Times*. June 7.

صممنا مسحًا مماثلًا وضمناه في نفس المسح الذي طرحناه في يناير ٢٠١٦، سائلين الوافدين ذوي الدخل المرتفع ما إذا كانوا يفضلون ترك دولة قطر أو البقاء فيها في سيناريوهات افتراضية متنوعة، وتضمنت الأوصاف الموجزة تغييرات عشوائية في الدخل وتكلفة المعيشة والموازنة بين مسؤوليات العمل والحياة والأمن وفرض الضرائب. في حالة فرض الضرائب، تم سؤال المشاركين في المسح عن فرض ضريبة على القيمة المضافة على مستوى الدولة بالكامل بمعدل ٥٪ أو ١٠٪ مقارنة بعدم فرض ضرائب جديدة. وتوضح النتائج في الشكل ٢.

في سيناريوهات فرض ضريبة قيمة مضافة بمعدل ١٠٪، أشارت النتائج أن جذب دولة قطر سيتراجع بشدة بين كافة الجنسيات، ولا سيما بين الوافدين من الدول الغربية. وعلى الرغم من ذلك، تظهر هذه النتائج أن فرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة قليلة لن يضر بجذب دولة قطر للأجانب، بل أن عناصر أخرى في السيناريوهات الافتراضية، ولا سيما الأمن والاستقرار، كان لها أثر أكبر على قرار المشاركين بالبقاء في قطر أو مغادرتها.

اعتبارات فرض الضرائب

بناء على نصيحة من المؤسسات المالية العالمية، من المرجح جدًا أن تفرض دول مجلس التعاون

ملخص السياسة

بالنسبة للدول العاجزة عن استخدام الأصول المملوكة لديها لتمويل ميزانياتها أثناء انخفاض أسعار النفط، فمن الضروري إجراء إصلاحات اقتصادية وقد تكون ضريبة القيمة المضافة مصدرًا أكثر استقرارًا للعائدات الحكومية للدول المنتجة للنفط. وأظهرت نتائج مسحين منفصلين أجراهما معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية أن الضرائب - بالنسبة للمواطنين القطريين ومعظم المغتربين، لا تعد لعنة. بالعكس، يرى القطريون أن عدم اقتطاع المزايا الحالية أكثر أهمية من إضافة نفقات جديدة، على الرغم من أن التكلفة النهائية للدولة قد تكون مماثلة. وهذا يدل على أهمية الحفاظ على سحاء الدولة حتى لو آلت بعض أوجه الدعم في نهاية المطاف إلى الدولة عن طريق الضرائب. وبشكل عام، يبدو أن نتائج المسح تؤكد توقعات المنظمات الاقتصادية الدولية أنه في حالة فرض معدلات ضريبة قيمة مضافة منخفضة وتنفيذها بشكل صحيح، فينبغي ألا يشعر معظم السكان بأي أثر حاد، مما يحول دون وقوع الاضطرابات الاجتماعية أو تقويض فرص الاستثمار والنمو الاقتصادي.

سينتأثر
الاحتفاظ
بالوافدين
تأثرًا طفيفًا
في حال
تطبيق
ضريبة
القيمة
المضافة
بمعدل ٥٪